الشعب الفلسطيني ، وناقوس خطر يشغل عقله ويقلق حلفائه واصدقائه .
فأيلول ١٩٧٠ ليس المعركة الوحيدة مع النظام ولم يكن الفاصل بين مرحلة واخرى ، بمقدار ما كان ترجمة عملية لاساسيات النظام ودوره في خلق الحالة المناسبة ، لعودة البرنامج اليميني الرجعي العربي وهيمنته من جديد ، وايلول الذي كان لم يكن بلا مقدمات ، كما لم يكن الهزيمة العسكرية - وهناك دلائل عينية على ذلك - بل تتالت الادوار في تحقيق غايات ايلول بالترتيبات والتركيبات السياسية التي الحقت بأيلول كجزء لا بد ان يستكمل من تنفيذ المخطط باللاعبين الجدد ، ليس شرطا ان يلعبوا معنا بدباباتهم ومدافعهم ، بل بأوراقهم السياسية / السقاف والباهي الادغم ، لتكون المحصلة والنتيجة تنفيذ المخطط وهكذا كان واستمر الفعل المترافق المترابط بين الاوراق السياسية في يد الجانب العربي (السعودية) والجزء الدموي بمتابعة القمع ومطاردة مواقع المقاومة التي انتهت علنيا في تموز ١٩٧١ بالمعارك الشهيرة جرش - عجلون .

فهل شكلت الاتفاقات المكتوبة حماية ؟ التجربة المادية قالت لا . اذا ماذا كان منها ؟ ولماذا نقبلها ؟ الجواب : كان منها ترويضنا على التنازلات ، تنازل تلو الآخر ، وتحلية كل تنازل بحيثيات ومضامين ليس للثورة فيها مصلحة ، بل هي دليل حالة هبوط في برنامجها ستعقبه ضواغط سياسية جديدة ، وانا شيد مشروخة (الدولة الفلسطينية) وتدعيم روح المزاحمة على برنامج اليمين الرجعي العربي .

والشق الثاني من السؤال لماذا نقبلها ؟ لان قيادة منظمة التحرير لم تكن في طبيعتها وبنيتها وفكرها الا وليد لسياسات هذه الانظمة ، نزق لفترة ثم عاد لطبيعته في احضان امه الحنونة جدا !! وهو لم يغادرها بعد .

من المنطقي ان تتحول التجربة الى دروس عظيمة تستخرج منها ايجابياتها لتعزيزها وسلبياتها للتعليم منها واكتشاف جوانبها وتجاوزها ، الا انه وكما قلنا من البداية جرى تبديدها او ابتذالها عن قصد ، وان حملت البرامج المعلنة عبارات نظريا تعتبر متقدمة لكنها في الميدان العملي دللت على انها لم تكن اكثر من ردة فعل آنية ، سرعان ما جرى امتصاصها واستوعبت من اهل اليمين العربي ، ليجري اسقاطها على ارض الشروط الرسمية العربية بالمصالحة ، والعلاقات ، والجهة الشرقية ، والخندق الواحد ، ويجري التستر على هذا الانحدار تحت ذرائع مواجهة « كمب ديفيد » وكأنه معزول عن مقدماته ومقوماته وقرارات الرباط والجزائر ، كأنها فعل السحر بدون موازين قوى قادرة على تحويلها الى حقائق ممارسة وليس مكتوبة فقط .

هـ - تكاملت الصورة- بعد ذبح المقاومة وايقاع الهزيمة ونزع صورتها العلنية بتقديم المشروع الملكي للمستقبل الفلسطيني - الاردني ، على نحو بارع في ايصال الحلقات ، وربطها في مسلسل البرنامج اليميني الرجعي العربي ، واعلن الملك حسين مشروعه المسمى « مشروع المملكة العربية المتحدة » . وهذا نصه : (عن الموسوعة الفلسطينية مجلد رقم ٣) « في ١٥ / ٣ / ١٩٧٢ اعلن الملك حسين مشروع المملكة العربية المتحدة في محاولة لشق الصف الفلسطيني والظهور بمظهر الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني بدلا من حركة المقاومة وينص المشروع على ما يلي :

١ - تصبح المملكة الاردنية الهاشمية مملكة عربية متحدة وتسمى بهذا الاسم .

٢ - تتكون المملكة العربية المتحدة من قطرين :

أ- قطر فلسطيني ويتكون من الضفة الغربية واي اراضي فلسطينية اخرى يتم تحريرها ويرغب اهلها في الانضمام اليها (المقصود باراضي فلسطينية اخرى قطاع غزة وكلمة تحرير تثير العجب) !

ب - قطر الاردن ويتكون من الضفة الشرقية .

٣ - تكون عمان العاصمة المركزية للمملكة وفي الوقت نفسه تكون عاصمة لقطر الاردن .

٤ - تكون القدس عاصمة لقطر فلسطين .

٥ - رئيس الدولة هو الملك ويتولى السلطة التنفيذية المركزية ومعه مجلس وزراء مركزي . اما السلطة التشريعية المركزية فتناط بالملك وبمجلس يعرف باسم (مجلس الامة) ويجري انتخاب اعضاء هذا المجلس بطريقة الاقتراع السري المباشر وبعدد متساو من الاعضاء لكل من القطرين .

٦ - تكون السلطة القضائية المركزية مرتبطة بمحكمة عليا مركزية .

٧ - للمملكة قوات مسلحة واحدة قائدها الاعلى الملك .

٨ - تنحصر مسؤوليات السلط التنفيذية المركزية بالشؤون ذات العلاقة بالمملكة كشخصية دولية واحدة وبما يضمن سلامة المملكة واستقرارها وازدهارها .

٩ - يتولى السلطة التشريعية في كل قطر مجلس يعرف باسم (مجلس الشعب) يتم انتخابه بطريقة الاقتراع السري المباشر . وهذا المجلس هو الذي ينتخب الحاكم العام للقطر .

١٠ - يتولى السلطة التنفيذية في كل قطر حاكم عام من ابنائه ومجلس وزاري قطري من ابنائه .

١١ - السلطة القضائية في القطر هي لمحاكم القطر ولا سلطان لاحد عليها .

١٢ - تتولى السلطة التنفيذية في كل قطر شؤون القطر باستثناء ما يحدده الدستور للسلطة التنفيذية المركزية » .

لسنا بصدد مناقشة الملك في مشروعه ، اذ ندرك تماما منابعه ومراميه ، ولن نناقشه في التشريع والتنفيذ ، ولا في التحرير ولا في رغبات اهل فلسطين واين ومع من يكونون .

نريد ان نسأل من الذي تغير ؟ النظام بوظائفه المرسومة والمتبدلة تكتيكيا صعودا وهبوطا ، حسب التبدلات الاوسع ، ام نحن ؟ الذين اصبحنا نرى فيه وجها مشرقا مجاصمة السادات على اتفاق « كمب ديفيد » ام الانظمة العربية ؟ التي لا ترى في الثورة وبنادقها وجماهيرها ، سوى تمرد على الانصياع والاحتواء . فنحن لا نرى تغيرا في سياسات النظام البعيدة ولا في اهدافه ، والحال ينطبق على الانظمة العربية ، صحيح تغيرت او تعدلت التفاصيل في رحلة الاستسلام ، ولكن النهج والاساس الاقتصادي والسياسي وهو الذي يكون الركيزة المادية للحركة لا زال على حاله ، يترافق مع هبوط سياسي دائم في مواجهة الصهيونية وكيانها « اسرائيل » ، فاذا كان النظام مع عرب رفض « كمب ديفيد » فمن الذي سبقه على لقاءات المسؤولين الاسرائيليين من كل العرب ؟ ومن الذي سبقه على تنفيذ رغباتهم ؟ في ذبح المقاومة ليذبح من بعدها مجددا الشخصية الوطنية الفلسطينية ، ومن الذي سبق « كمب ديفيد » ؟ بطرح مشاريع الاسقاط الوطني الفلسطيني والتسليم للعدو بشروطه ، في الجسور ، في تشجيع هجرة الشباب ، في الاقتصاد ، في السياحة ، ثم في مشروع مملكته العتيدة الذي يوازي في محصلته دعوة الحكم الذاتي ، ان لم يكن تحت سقفه .

من من الانظمة العربية الذي يسبق النظام الاردني ؟ في ممارسة التخريب اليومي لوحدة الشعب الفلسطيني داخل فلسطين ، وتوسيع دائرة الرشوة وشراء النفوس المريضة وتلميع العملاء .

من الذي استطاع ما قبل حزيران ١٩٦٧ وما بعد تموز ١٩٧١ ؟ تعطيل طاقات مليون من شعبنا الفلسطيني عن المشاركة في العملية النضالية .

من الذي مزق كل اوراق العرب وجامعتهم ؟ بعد اتفاق القاهرة ، كما مزقت دباباته جثث المقاتلين في جرش وعجلون .

ابعد كل هذا يغفر للنظام الاردني ، في يوم وليلة ، لمجرد تصريحات مناورة كاذبة ، ينتظر اصحابها حصصهم من مولد الاستسلام العربي للشروط الاميركية - الصهيونية .

نعم هذا جائز في زمن الردة ، زمن الاستسلام للبرنامج اليميني العربي في عقد قران مشبوه مع البرنامج اليميني الفلسطيني .

ثالثا :

ان الربط الجدلي بين النضال الفلسطيني والنضال العربي على عموم الساحة العربية ، هي المحور الوحيد لمتابعة النضال حتى التحرير واقامة فلسطين الديمقراطية . بحكم التطورات المتسارعة في نمو وتيرة البورجوازية العربية وارتباط ذلك تبتعية السوق ، والمال ، والمواد الخام ، واتساع رقعة الكومبرادور ، وتوزيع المصالح المتشابكة بين البورجوازية الطفيلية - والاقطاع على لوحة الاستغلال / المقاولين ، الوكلاء التجاريين ، العقارات ، وتنامي موارد هذه الفئات من ارتفاع مداخيل النفط وارتباط قمة الهرم الاقتصادي لهذه الشرائح بالسوق الامبريالية ومؤثراتها السياسية الاجتماعية ، يجعل المسألة اكثر عمقا من ان تأخذ جذرها القومي وحسب ، لتستجيب لمتابعة مسألة التحرير ، لا بد لها من الارتباط بالموضوعة الطبقية ، وهنا يصبح التكامل في الرؤيا ، عندما تتولد لدينا الاسس السليمة لتولي هذه المهمة ، نقيم بنائنا على ركيزتين قومية - وطبقية لتجابه نقيضها القومي - الطبقي ايضا . والقضية الاخرى التي تشكل اساسا في فهمنا هو التمييز بين حركة الجماهير والتصاقها بالقضية ومن هنا نقول قضيتنا قضية عربية ويكون لذلك اساسه المادي من الفعل على ارض الواقع سواء بتقوية العنصر الثوري فيها ، او بمساندتها بتولي مسؤولياتها في اقامة انظمتها الوطنية الديمقراطية ، تشكل في محصلتها الارض الصلبة لمتابعة مسألة الصراع مع العدو ، تميز جيدا بين ذلك وبين ان نقول عربية من اجل تجييرها لمصلحة الانظمة العربية وبرامج استسلامها وخنوعها ، ليجري على ارضها ، تبديد الجهد اولا ، ثم تبديد الوجود .

رابعا :

ان الحديث عن الساحة الاردنية ، ليس مجرد رغبة ذاتية معلقة في الهواء ، او آراء مجردة بدون اساس مادي ، حيث يعيش على هذه الرقعة من الارض العربية مليون فلسطيني او اكثر ، متمايزين عن التجمعات الاخرى من شعبنا خارج فلسطين في شبكة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية ، واتساع دائرتها وعامل ، آخر ليسوا هم صانعيه ، وهو في الامتداد الجغرافي لهذا الموقع واتصاله الحدودي الطويل مع فلسطين ، وعمقه الطويل في جانبيه العراق وسوريا . وعامل ثالث يجب ان نفعل فيه ايجابا ، وهو التماسك التاريخي بين الشعبين الفلسطيني - الاردني في الميدان النضالي ، ومرور بعض الوقت لنعاني من حالة عرضية مرضية ، في شق الشعبين بأسفين حاد لاحداث الشرخ الاقليمي ، لا يعني اقامة حاجز فيما بين الشعبين بحيث يحول دون وحدتهما على برنامج نضالي موحد يستخرج في الاصل من برنامجي عمل منوط بقوتين مفترقتا الاساليب موحدتان في مركزة برنامجهما الاستراتيجي

بهذه النقاط نكون قد اوضحنا وظيفة النظام الاردني سياسيا ، كنتاج لانتماء اقتصادي اتخذ مسارا منسجما مع ذاته في تكوين الهرم الاجتماعي الاقتصادي ، موصوما بتشوهات البورجوازية التابعة .

اقتصاديا :

فما هي حقيقة البنية الاقتصادية للاردن ، من خلال مراقبة حركة التطور الاقتصادي الاجتماعي السياسي في هذه الساحة .

نستطيع ان نحدد الاجابة في تقسيم النشاط والتكوين والمهمات الى ثلاث مراحل وهي على النحو التالي :

الحقبة الاولى :

في العشرينات من هذا القرن اقتطعت امارة شرق الاردن من جنوب سوريا وشرق فلسطين ، في خضوع تام لسياسة التاج البريطاني (بموجب اتفاق سايكس - بيكو) وولي عليها الامير عبد الله ، ليكون سيدا مطاعا ومطواعا في نفس الوقت ، في امارة تمتد اراضيها مع سوريا شمالا والعراق شرقا والجزيرة جنوبا ، بلا مؤسسات ، بلا موارد ، بدون جيش ، ولا حتى تشكيل سكاني عددي كبير ، (حسب الاحصاءات القديمة ان سكانها كان ما بين ٢٥٠ - ٣٠٠ الف) .

البداوة هي المظهر الرئيسي للبنية الاجتماعية واقليات محدودة في مدن محددة ، وكما هو معروف عن البداوة في حياتها متنقلة لا تعيش الاستقرار الا نسبيا والرعو ركيزتها الاقتصادية ، وهذا الوضع في تلك الحقبة لا يلغي وجود سكان في المدن المحددة الا انها مفتوحة العلاقات للتجارة العابرة من سوريا - وفلسطين ووسيلة اتصال بين القطرين لا اكثر ، ومحدودة الامكانات التعليمية وان كانت صلة اهلها بسوريا وفلسطين قوية ودائمة ومتفاعلة مع همومها السياسية ، حيث كانت اربد في حياتها وعلاقاتها اقرب الى حوران سوريا من عمان او معا وكانت السلطة اقرب في تعاطيها البنيوي الاجتماعي والاقتصادي والثقافي اكثر قربا الى فلسطين من غيرها .

في هذه الفترة انشأ جنرلات بريطانيا فرقة امن اطلقوا عليها (الفرقة العربية) AL . استقطب غالبية افرادها من القبائل ، لتقوم بمهمات قمعية دون وعي منها لما تقوم به .

ووضعت الحكومة البريطانية في ذاك الوقت موازنة بالاف الدنانير للفرقة والامير وحرسه المؤلف في غالبيته من اقلية كانت تقطن عمان ومحيطها .

في هذه الفترة قامت ثورة الكورة ضد الامير ، دون ان نستطيع الحصول